FACULTY OF AGRICULTURE

Minia J. of Agric. Res. & Develop.
Vol. (42), No.2, pp. 431-445 , 2022

تحليل اقتصادي قياسي لمشكلة الفقر بالمناطق الريفية بمحافظة البحر الأحمر

رباب أحمد محمود الخطيب[1] -منى محمد عبد العزيز الشربيني[2]

[1]أستاذ مساعد- مركز بحوث الصحراء
[2] باحث- مركز بحوث الصحراء

Received : 16 Feb. 2023 Accepted: 5 March 2023

المستخلص:

تعتبر مشكلة الفقر من أخطر المشاكل التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في مصر. وتتمثل مشكلة الدراسة في الارتفاع الكبير بمعدلات الفقر المادي والمدقع في مصر، وخاصة في المناطق الريفية. وبالتالي، استهدفت الدراسة الوقوف على أبعاد مشكلة الفقر في ريف محافظة البحر الأحمر، وذلك للخروج ببعض التوصيات التي تساعد متخذ القرار في رسم السياسات التنموية وتوجيهها للتخفيف من حدة الفقر. وقد استخدمت الدراسة أسلوبي التحليل الوصفي والكمي، وذلك بالاعتماد على البيانات الثانوية من مصادرها المختلفة، وعلى البيانات الأولية لعينة ميدانية من 315 أسرة. وأوضحت النتائج بأن 65.7% من الأسر بعينة الدراسة تعاني من الفقر المادي، بينما 14.6% منها تعاني من الفقر المدقع، أي أن 80.3% من الأسر تقع تحت خط الفقر. كما أوضحت النتائج بأن أهم محددات الفقر بالقرى محل الدراسة هي الدخل المزرعي، عدد أفراد الأسرة، عدد سنوات التعليم لرب الأسرة. وأوصت الدراسة بضرورة توجيه مزيد من الاستثمارات للمناطق الأشد فقرا، وإعداد إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفقر في مصر.

مقدمة:

بالرغم من النجاحات التي تحققت في كثير من الدول النامية، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بها، والارتقاء بمستويات المعيشة لسكانها، إلا أن الإنجازات في مجال القضاء على الفقر في هذه الدول لا تزال محدودة ودون الغايات النهائية المرجوة، وهو ما جعل القضاء على الفقر بجميع أشكاله من أولويات الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة حتى عام 2030، حيث يشكل الفقر والحرمان، خطرا على الاقتصاد وعلى الاستقرار الاجتماعي في أي بلد. كما تعتبر مشكلة الفقر ظاهرة عالمية، ولا تقتصر على دولة دون سواها (ظافر، 2021).

ويشير الفقر إلى العجز عن توفير الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان، وأهم هذه الاحتياجات هي الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، المسكن، والمدخرات لمواجهة الظروف الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد. ويعزى ظهور الفقر واستمراره في دولة ما إلى سوء إدارة الموارد المتاحة داخل هذه الدولة، وعدم عدالة توزيع الدخول والثروات، والتدهور البيئي، ومعدلات الزيادة السكانية المرتفعة، هذا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، وتهميش دور بعض الفئات الفاعلة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف (سحر، 2020).

وتشير الإحصاءات الخاصة بمعدلات الفقر في مصر إلى اتجاه تلك المعدلات على المستوى الوطني نحو التزايد المستمر خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة،

حيث بلغت نسبة الفقر على مستوى الجمهورية نحو 25.96% كمتوسط للفترة (2005-2020) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء). ومن الملاحظ أن هذه التطورات السلبية في نسب الفقر، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المحافظات، لا تتسق بأي حال مع ما توجهه الدولة من الجهود والاهتمامات المتزايدة لمواجهة ظاهرة الفقر والحد من معدلاته، ومن التوسع في شبكات الضمان الاجتماعي التي تستهدف الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع، بالإضافة إلى البرامج الشاملة والمشروعات القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما تنطوي عليه من الاستهداف الجغرافي للمناطق الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية (رانيا، 2021).

مشكلة الدراسة:

بالرغم من الإنجازات الإنمائية الكبيرة التي حققتها مصر خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أنها لا زالت تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة تمس حاضرها ومستقبلها. ويتصدر الفقر أولى هذه المشاكل، لكونه يشكل عائقا أساسيا أمام تحقيق التنمية المستدامة المنشودة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إلى أن نسبة الفقراء في مصر وفقا لمقياس الفقر القومي قد وصلت إلى نحو 29.7% عام 2020، وذلك مقابل 16.7% عام 2000، كما بلغت نسبة الفقراء في مصر وفقا لمقياس الفقر المدقع نحو 6.2% عام 2020، وذلك مقابل 2.9% عام 2000، هذا وتزداد حدة هذه المشكلة في الريف المصري عن الحضر، حيث أن 64.4% من الفقراء في مصر هم من المناطق الريفية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020).

ونظرا للتفاوت الكبير في منطقة وتخصيص الموارد والأنشطة الاقتصادية بين محافظات الجمهورية، فقد ارتفعت معدلات الفقر في المحافظات الصحراوية (النائية) عن بقية المحافظات الأخرى، الأمر الذي يستلزم التعرف على الأبعاد المختلفة لظاهرة الفقر ومؤشراته وأهم محدداته، وذلك كمساهمة علمية باتجاه إيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة، والتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية على السكان بتلك المناطق بصفة خاصة، وعلى المجتمع المصري بوجه عام. وبما يمكن من إعادة النظر في توجيه وتوزيع الموارد والأنشطة الاقتصادية في ضوء مؤشرات ومحددات الفقر بهذه المحافظات.

الهدف من الدراسة:

استهدفت الدراسة بوجه عام التعرف على مختلف جوانب وأبعاد مشكلة الفقر في ريف محافظة البحر الأحمر، وذلك بما يساعد صناع القرار في تحديد الأولويات اللازمة للبدء بتنمية المناطق الريفية الأشد فقرا بالمحافظة، وتوجيه سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتحقق ذلك الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة الوضع الراهن لظاهرة الفقر في مصر، للوقوف على أبعاد المشكلة البحثية، وما تشكله من عقبة بالغة أمام تحقيق الأهداف التنموية.
2. تحليل أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لعينة الدراسة، ومدى ارتباطها بمشكلة الفقر.
3. تقدير مؤشرات الفقر بعينة الدراسة (نسبة الفقر، فجوة الفقر، شدة الفقر)، وذلك للوقوف على حجم المتطلبات والموارد اللازمة لتحسين الأوضاع المعيشية للسكان بمحافظة البحر الأحمر.
4. التحليل الاقتصادي القياسي لمحددات الفقر، وبما يساعد على تحديد الأولويات والإجراءات اللازمة للتخفيف من حدته، وإعادة منطقة الموارد والأنشطة الاقتصادية بمحافظة البحر الأحمر.

الطريقة البحثية:

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي، وذلك من خلال بعض المقاييس الإحصائية الوصفية المتمثلة بالمتوسطات الحسابية والتكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري. كما استخدمت أيضا أسلوب التحليل الإحصائي الكمي، وذلك من خلال التحليل الاقتصادي القياسي لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، والذي تم استخدامه في تقدير العلاقة بين فجوة الفقر والعوامل المحددة له في المناطق الريفية بمحافظة البحر الأحمر.

واعتمدت الدراسة في تمييز الفقراء عن غيرهم بعينة الدراسة على قياس المستويات المعيشية للأسر المبحوثة، وذلك اعتمادا على خطوط الفقر الأكثر شيوعا واستخداما، وهي خط الفقر القومي وخط الفقر المدقع. كما اعتمدت الدراسة في تحديد حجم الظاهرة محل الدراسة (مشكلة الفقر) بالقرى التي اشتملت عليها على قياس مؤشرات الفقر (مؤشر نسبة الفقر، مؤشر فجوة الفقر، مؤشر شدة الفقر).

أنواع البيانات ومصادر الحصول عليها:

اعتمدت الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها على نوعين رئيسيين من البيانات. يتمثل النوع الأول بالبيانات الثانوية المنشورة التي تصدر عن سجلات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك)، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة البحر الأحمر (الدليل الإحصائي السنوي). بينما يتمثل النوع الآخر بالبيانات الأولية (الميدانية) التي أمكن الحصول عليها من خلال استمارات الاستبيان الموجهة لعينة ميدانية بلغ قوامها نحو 315 أسرة ريفية موزعة على أربع قرى بمحافظة البحر الأحمر.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

أولا: الوضع الراهن لظاهرة الفقر على مستوى الجمهورية:

يشتمل هذا الجزء من الدراسة التعرف كل من خط الفقر القومي وخط الفقر المدقع في مصر، هذا بالإضافة إلى معدلات الفقر القومي، وعلى التوزيع النسبي للفقراء في مصر وفقا للحالة التعليمية، ووفقا لحجم الأسرة والريف والحضر، وذلك خلال العام 2020 ووفقا لآخر الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر.

1- خط الفقر القومي:

يشير الفقر القومي أو الوطني (الفقر المادي) إلى عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية، والمتمثلة في (المأكل، المسكن، الملبس، الصحة، التعليم، المواصلات، الاتصالات) (طارق، 2020). ويتضح من البيانات بالجدول رقم (1) بأن قيمة خط الفقر القومي على مستوى الجمهورية تقدر بنحو 10377 جنيه/فرد بالسنة، أي ما يعادل حوالي 865 جنيه/فرد بالشهر. كما يتضح بأن خط الفقر القومي في مصر قد بلغ أدنى قيمة له في المناطق الحضرية بالوجه البحري، وذلك بنحو 9755 جنيه/فرد بالسنة، بينما بلغ أعلى قيمة له بالمحافظات الحضرية وبنحو 11285 جنيه/فرد بالسنة.

2- خط الفقر المدقع:

يقصد بالفقر المدقع عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية، أي عدم القدرة على الإنفاق للحصول على الغذاء فقط (تكلفة البقاء على قيد الحياة). وبالتالي يمثل خط الفقر المدقع تكلفة الحصول على الحد الأدنى من الضروريات اللازمة لبقاء الفرد أو الأسرة على قيد الحياة، والتي توفر ما بين (2000-2150) سعرة حرارية للفرد يوميا (Lindgren, Mattias, 2015). ويتضح من الجدول رقم (1) بأن قيمة خط الفقر المدقع على مستوى الجمهورية تقدر بنحو 6689 جنيه/فرد بالسنة، أي ما يعادل حوالي 557 جنيه/فرد بالشهر. كما يتضح بأن خط الفقر المدقع في مصر قد بلغ أدنى قيمة له في المناطق الحضرية بالوجه البحري، وذلك بنحو 6304 جنيه/فرد بالسنة، بينما بلغ أعلى قيمة له بالمناطق الريفية بمحافظات الحدود، وذلك بنحو 7074 جنيه/فرد بالسنة.

3- نسبة الفقر (القومي):

تعبر نسبة الفقر عن نسبة عدد السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن خط الفقر القومي من إجمالي عدد السكان (مصطفى، 2014) ويتضح من الجدول رقم (1) ارتفاع مستويات الفقر في مصر عام 2020، حيث أن 27.9% من إجمالي السكان يقعون تحت خط الفقر القومي، أي أنهم لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية. كما يتضح من الجدول نفسه أيضا بأن ريف الوجه البحري قد شهد أعلى مستوى للفقر على مستوى أقاليم الجمهورية، حيث بلغت نسبة الفقراء بها نحو 42.8%، بينما حقق حضر الوجه البحري أدنى معدلات للفقر في مصر وذلك بنحو 14.4%.

4- معدلات الفقر في مصر وفقا للحالة التعليمية:

تشير البيانات بالجدول رقم (2) إلى نسبة الفقراء في مختلف المستويات التعليمية في مصر عام 2020، والذي يعكس العلاقة بين نسبة الفقر ومستوى التعليم. ويتضح من الجدول بأن نسبة الفقر تزداد بانخفاض مستوى التعليم، حيث بلغت نسبة الفقراء بين الأمين نحو 35.8%، مقابل 15.2% لمن حصل على مؤهل جامعي، ونحو 9.4% لمن حصل على مؤهل فوق جامعي.

5- معدلات الفقر في مصر وفقا لحجم الأسرة:

تشير البيانات بالجدول رقم (3) إلى نسبة الفقراء في الأحجام المختلفة للأسرة المصرية عام 2020، والذي يعكس العلاقة بين نسبة الفقر وحجم الأسرة (عدد أفرادها). ويتضح من الجدول بأن نسبة الفقر في مصر تزداد بازدياد حجم الأسرة، حيث أن حوالي 7.5% فقط من الأفراد الذين ينتمون لأسر صغيرة (أقل من 4 أفراد) هم من الفقراء، في حين تزداد هذه النسبة إلى حوالي 25.2% للأفراد الذين يعيشون في أسر مكونة من (4-5) أفراد، وإلى حوالي 48.1% في الأسر المكونة من (6-7) أفراد، ثم إلى حوالي 66.8% في الأسر المكونة من (8-9) أفراد. كما تزداد نسبة الفقر لتصل إلى حوالي 80.6% في الأسر المكونة من 10 أفراد فأكثر.

6- معدلات الفقر في المناطق الريفية والحضرية في مصر:

تشير البيانات بالجدول رقم (4) إلى نسبة الفقر في الريف والحضر في كل من الوجه البحري والقبلي، حيث يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الفقر فى المناطق الريفية فى كل من الوجه البحري والقبلي، ويرجع ذلك إلى تدهور الدخل الزراعي في المناطق الريفية، والذي أدى إلى انتقال الأفراد إلى المدن الكبرى للبحث عن فرص عمل، وانتهت الغالبية العظمى منهم في العمل بالقطاع غير الرسمي، أو الدخول في بطالة مفتوحة، وبالتالي ارتفعت معدلات الفقر فى المناطق الريفية والحضرية على السواء. وقد بلغت نسبة الفقر في المناطق الريفية من الوجه البحري نحو 20.8%، مقابل 11.4% فى المناطق الحضرية، بينما بلغت نسبة الفقر في ريف الوجه القبلي نحو 51.5%، مقابل 28.5% فى المناطق الحضرية، وذلك في متوسط الفترة (2011-2020).

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية:

1- توصف مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل محافظات مصر الصحراوية الخمس نحو 94% من إجمالي مساحة الجمهورية، وبالتالي فهي تشكل حيزا كبيرا من الأهمية يستوجب على متخذي القرار رسم الخطط والسياسات التنموية التي تعمل على جذب السكان إليها من الدلتا والوادي الضيق، لاسيما في ظل الزيادة السكانية المضطردة، والحاجة الماسة للاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة بتلك المحافظات (هالة، 2018). وتعد محافظة البحر الأحمر واحدة من أهم المحافظات الصحراوية، والتي تمثل مساحتها حوالي 12.5% من إجمالي مساحة الجمهورية، وهي تقع بالجنوب الشرقي لمصر، وتمتد بطول ساحل البحر الأحمر، بدءا من الحدود الجنوبية بمحافظة السويس، وحتى الحدود الجنوبية لمصر مع السودان، كما تمتد غرباً مع حدود محافظات (بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان). وتتكون المحافظة من سبع مراكز رئيسية هي: رأس غاب، الغردقة، سفاجا، القصير، مرسى علم، حلايب، الشلاتين (محافظة البحر الأحمر، الدليل الإحصائي السنوي، 2021).

وفي ضل تفشي الفقر في الريف المصري بمعدلات تفوق المناطق الحضرية، فقد سعت الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة الفقر بالمناطق الريفية بشكل خاص بمحافظة البحر الأحمر. وانطلاقا من ذلك، فقد تم اختيار عينة الدراسة اعتمادا على الأهمية النسبية لعدد السكان الريفيين على وجه التحديد. ونظرا لطبيعة البحث والظاهرة محل الدراسة (الفقر)، والتي تقتضي التعامل مع الأسرة كوحدة متكاملة، وليس الفرد، فقد اعتبرت الدراسة الأسرة الريفية هي وحده المعاينة الرئيسية للدراسة.

ويتضح من البيانات بالجدولين رقم (5) ورقم (6) بأنه على الرغم من أن عدد السكان الإجمالي لمركز حلايب لا يمثل سوى 2.1% من إجمالي سكان المحافظة البالغ نحو 383.9 ألف نسمة، وأن العدد الإجمالي للأسر في حلايب لا يمثل سوى 1.9% من إجمالي عدد الأسر بالمحافظة والذي بلغ نحو 95.3 ألف أسرة، إلا أن مركز حلايب يحتل المركز الأول من حيث عدد السكان الريفيين وعدد الأسر الريفية، وذلك بنحو 979 أسرة تمثل حوالي 38.9% من إجمالي عدد الأسر الريفية بالمحافظة البالغ نحو 2517 أسرة. كما ينسحب هذا الوضع، على مركز مرسى علم، حيث يتضح من الجدول رقم (6) أيضا بأن مركز مرسى علم يحتل المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية لعدد الأسر الريفية، وذلك بنحو 738 أسرة، تمثل حوالي 29.3% من إجمالي عدد الأسر الريفية بمحافظة البحر الأحمر. وبناء على ذلك، تم اختيار مركزي حلايب ومرسى علم، حيث يستحوذ المركزان معا على حوالي 68.2% من إجمالي عدد الأسر الريفية بمحافظة البحر الأحمر. ونظرا لعدم توفر بيانات دقيقة عن عدد الأسر الريفية على مستوى القرى بمراكز محافظة البحر الأحمر، فقد استعانت الدراسة ببعض الجمعيات الأهلية والحكومية في تحديد القرى الأكثر كثافة من حيث عدد السكان، وبموجب ذلك، تم اختيار كل من قرية أبو رماد وقرية رأس حدربة من مركز حلايب، كما تم اختيار كل من قرية أبو غصون وقرية برانيس من مركز مرسى علم.

وقد تم تحديد حجم عينة الدراسة باستخدام معادلة "ستيفن ثامبسون" والموضحة بالمعادلة رقم (1)، حيث بلغ حجم العينة بعد تطبيق هذه المعادلة في ضوء المعطيات الموضحة، وعند مستوى معنوية 5% نحو 315 أسرة. وقد تم توزيع هذه الأسر على مركزي حلايب ومرسى علم بنفس الأهمية النسبية لكل منهما من حيث عدد الأسر الريفية عام 2021، وبواقع 179 أسرة من مركز حلايب، 136 أسرة من مركز مرسى علم. كما تم توزيع الأسر على القرى بحسب الكثافة السكانية، وذلك بواقع 103 أسرة من قرية أبو رماد، 76 أسرة من قرية رأس حدربة، 81 أسرة من قرية أبو غصون، 55 أسرة من قرية برانيس.

معادلة (1)

$$n = \frac{N*P(1-P)}{((N-1)*(d^2 / Z^2)) + P(1-P)}$$

حيث أن:
N: حجم المجتمع (1717).
Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96).
d: نسبة الخطأ وتساوي (0.05).
P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50).

وقد تم جمع بيانات هذا البحث عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين (أرباب الأسر) أو من ينوب عنهم من المعيلين، وذلك من خلال استمارة استبيان سبق إعدادها واختبارها مبدئياً على عينة عشوائية مكونة من 25 أسرة، وفى ضوء ذلك تم إجراء التعديلات المناسبة، ومن ثم أصبحت الاستمارة صالحة لجمع البيانات الميدانية، والتي تمت خلال الموسم الزراعي 2021.

2- خصائص عينة الدراسة وانعكاساتها على معدلات الفقر:

نظرا لتشابه الظروف الاقتصادية والمعيشية في مختلف مراكز وقرى محافظة البحر الأحمر من جهة، وتوفر كافة الفئات المعيشية بكل قرية وعدم وجود تفاوت كبير في معدلات الفقر بين هذه القرى من جهة أخرى، فقد عمدت الدراسة إلى دمج الأسر من القرى الأربع معا كعينة واحدة، وذلك للتعرف على خصائصها بغض النظر عن اختلاف الموقع الجغرافي لكل قرية. لذا، يشتمل الجزء التالي من الدراسة التعرف على التوزيع العددي والنسبي لعينة الدراسة وفقا لبعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، والتي يعتقد ارتباطها بمستويات الفقر.

عمر رب الأسرة:

تعتبر عملية التوصيف الدقيق لأعمار المبحوثين من الأهمية بمكان عند إجراء الدراسات والأبحاث العلمية بصفة عامة، حيث يمكنها أن تساعد الباحث في التعرف على مدى قوة ونشاط المبحوثين، ومن ثم مدى قدرتهم على العمل والعطاء. وانطلاقا من ذلك، تم تقسيم عينة الدراسة إلى أربعة فئات عمرية، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (7). وتشير النتائج بالجدول المشار إليه إلى أن متوسط عمر رب الأسرة بعينة الدراسة قد بلغ 39.5 سنة، متراوحا بين حد أدنى بلغ 19 سنة، وحد أعلى بلغ 61 سنة، وبانحراف معياري قدر بنحو 7.25. كما يتضح من الجدول أيضا أن حوالي 32.1% من أرباب الأسر بعينة الدراسة تقع أعمارهم في فئة (أقل من 30 سنة)، وأن ما يقرب من ثلث أرباب الأسر بعينة الدراسة (33.6%) تبلغ أعمارهم (من 30 إلى أقل من 40 سنة)، وحوالي (25.7%) منهم تقع أعمارهم في الفئة العمرية (من 40 إلى أقل من 50 سنة)، كما أن حوالي (8.6%) فقط تجاوزت أعمارهم الـ 50 سنة. الأمر الذي يشير إلى أن غالبية أرباب الأسر بعينة الدراسة (91.4%) هم من ذوي الأعمار الصغيرة والمتوسطة، وهي الفئات العمرية القادرة على العمل والإنتاج، والاستفادة من كافة الموارد الزراعية وغير الزراعية المتاحة. مما يتطلب توجيه الجهود لزيادة فرص العمل، وإقامة المشروعات الإنتاجية المختلفة للاستفادة من قوة العمل المتاحة، وتحسين الدخول والمستوى المعيشي للأسر.

عدد أفراد الأسرة:

بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة بمنطقة الدراسة 5 أفراد تقريبا بانحراف معياري قدر بنحو 1.15. ويتضح من النتائج بالجدول رقم (8) أن حوالي 67% من الأسر بعينة الدراسة هم من الأسر المتوسطة الحجم (5 – 7) أفراد، كما أن حوالي 14.6% هي من الأسر الصغيرة نسبيا (4 أفراد أو أقل)، في حين أن 18.4% هي من الأسر الكبيرة الحجم (8 أفراد فأكثر). وبالتالي يتضح وجود ارتفاع نسبي في حجم الأسرة بعينة الدراسة، وهو ما يتعارض مع الجهود المبذولة لإنجاح جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، الأمر الذي يعزز من أهمية زيادة الوعي الأسري لضرورة خفض الإنجاب والاتجاه نحو تنظيم الأسرة لتوفير حياة أفضل للأبناء.

المستوى التعليمي لرب الأسرة:

يعتبر التعليم الخطوة الأولى في مكافحة الفقر، حيث يلعب المستوى التعليمي للفرد دورا مهما في رفع الإنتاجية، وتوسيع الفرص أمام الأفراد، وبناء قدراتهم البشرية والإنتاجية (إسلام وآخرون، 2020). وتشير النتائج الموضحة بالجدول رقم (9) إلى أن حوالي (18.7%) من أرباب الأسر بمنطقة الدراسة هم من الأميين، وأن حوالي (29.9%) من حملة الشهادة الابتدائية فقط، وأن ما يزيد عن ربع حجم العينة (26%) حصلوا على شهادة التعليم الإعدادي، وأن حوالي (22.2%) حصلوا على الشهادة الثانوية، في حين تبين أن حوالي 3.2% فقط يحملون مؤهل تعليمي جامعي فما فوق.

وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أرباب الأسر بعينة الدراسة (96.8%) يحملون مؤهل تعليمي دون الجامعي، الأمر الذي يشير إلى ضعف المستوى التعليمي بعينة الدراسة، مما يتطلب توجيه الجهود لزيادة الاهتمام بالتوعية بأهمية التعليم، حيث أكدت العديد من الدراسات العلاقة العكسية بين التعليم والفقر، فكلما زاد مستوى التعلم بين السكان قل عدد الفقراء، وذلك على أساس ما يؤدى إليه التعليم من زيادة في المعرفة والمهارات، ودعم القدرات الشخصية، وبما يساعد في الحصول على فرص عمل أفضل، ومستوى أجور أعلى، ومن ثم التخلص من الفقر.

المهنة الرئيسية لرب الأسرة:

يتضح من النتائج المتعلقة بتوزيع عينة الدراسة وفقا للمهنة الرئيسية لرب الأسرة بأن الزراعة هي المهنة الغالبة، والتي يعتمد عليها كمصدر للدخل وتلبية احتياجات الأسرة، وذلك إلى جانب الأعمال الحرفية والحرة والوظائف الحكومية، حيث تبين من الجدول رقم (10) بأن حوالي (63.8%) من أرباب الأسر يعملون بالزراعة، كما أن حوالي (18.7%) هم من أصحاب الحرف المختلفة، في حين تبين أن (12.4%) منهم يعملون أعمالا حرة، أي ليس لديهم دخل ثابت. أما عدد الموظفين الحكوميين فانه يمثل فقط (5.1%) من إجمالي حجم العينة. ولعل من هذه المؤشرات ما يدعو إلى ضرورة تعزيز دور القطاع الزراعي في خلق فرص عمل للسكان في المناطق الريفية بمحافظة البحر الأحمر، وذلك باعتبار أن شركات ومؤسسات القطاع الخاص الغير زراعية مثل قطاع الصناعة وغيرها تتركز في المدن الرئيسية، والتي تبعد عن القرى لمسافات طويلة. هذا بالإضافة إلى توفر العديد من المقومات والموارد الزراعية بريف البحر الأحمر، والتي يمكن استغلالها في زيادة الرقعة الزراعية وتشغيل عدد لا بأس به من العمالة، وعلى رأس هذه الموارد والمقومات هي الأراضي الزراعية القابلة للاستصلاح، والمياه الجوفية ومياه الأمطار التي تكفي لزراعة مساحات واسعة من الأرضي الزراعية.

3- فئات الفقر بمنطقة الدراسة:

باعتبار أن محافظة البحر الأحمر من المحافظات الساحلية الحدودية، فقد عمدت الدراسة إلى تقسيم الأسر المبحوثة إلى فئتين من الفقر، وذلك وفقا لقيمة خط الفقر القومي وخط الفقر المدقع في ريف المحافظات الحدودية عام 2020 والمشار إليهما بالجدول رقم (1). وتتمثل الفئة الأولى بالأسر ذات الفقر المدقع، وهي الأسر التي يعادل متوسط الدخل الشهري للفرد الواحد بها كحد أقصى 589.5 جنيه. أما الفئة الثانية فهي أسر ذات فقر مادي أو مطلق، وهي الأسر التي يعادل متوسط الدخل الشهري للفرد الواحد بها كحد أقصى نحو 899 جنيه. وباستعراض النتائج الموضحة بالجدول رقم (11) يتضح بأن حوالي (65.7%) من الأسر بعينة الدراسة هي أسر ذات فقر مادي، كما أن حوالي (14.6%) من هذه الأسر هي أسر تعاني من الفقر المدقع، مما يظهر بأن حوالي (80.3%) من إجمالي الأسر بعينة الدراسة تقع تحت خط الفقر، بينما تمثل الأسر الغير فقيرة حوالي (19.7%) فقط من إجمالي الأسر. الأمر الذي يعكس تدني المستوى المعيشي للسكان بقرى محافظة البحر الأحمر، وتفشي ظاهرة الفقر بدرجة كبيرة، لذلك يجب على الحكومة العمل على زيادة الدخل الحقيقي للفرد، من خلال دعم الأفراد ومساندتهم وتمكينهم من خلق سبل العيش المختلفة، وتوفير الوظائف لهم والنهوض بالقطاع الزراعي واستصلاح الأراضي، والتوسع في تمويل المشاريع الصغيرة للشباب.

4- تقدير مؤشرات الفقر بعينة الدراسة:

على الرغم من أهمية خط الفقر في التمييز بين الفقراء وغير الفقراء، إلا أن هذا الخط يقاس بالعملة المحلية وبالأسعار الجارية. ومن هذا المنطلق فهو لا يصلح للمقارنة ما بين الفترات الزمنية المختلفة، لأنها تتصف بوجود تباين في مستويات الأسعار أو في الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية خلالها، وكذلك ما بين الدول ذات العملات المختلفة (فريد، 2018). كما أن خط الفقر لا يعكس مدى جسامة مشكلة الفقر من حيث عدد الفقراء، أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن خط الفقر، ودرجة التفاوت في شدة فقرهم. لذلك فقد قدم Foster مقياسا أكثر شيوعا واستخداما في مجال الفقر Foster, (J., 2010)، حيث يمكن وفقا لهذا المقياس استنتاج العديد من مؤشرات الفقر القابلة للمقارنة الزمانية أو المكانية، والتي تعكس جوانب مختلفة لمشكلة الفقر، حيث تعني مؤشرات قياس الفقر تجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع. وتتمثل الصيغة العامة لمقياس Foster بالمعادلة التالية:

$$[(Z - Y_i) / Z]^a \times P_a = (1/N) \sum Q_i$$

حيث أن Y_i تشير إلى دخل أو إنفاق كل فرد من الفقراء، Z تمثل خط الفقر، Q تمثل عدد الأفراد الذين يقل دخلهم أو إنفاقهم عن خط الفقر، N تمثل عدد السكان أو (حجم العينة)، a تأخذ كل من القيم (صفر، 1، 2) اعتمادا على طبيعة المقياس المستخدم، والذي يتضمن ثلاث مؤشرات هي:

1- مؤشر نسبة الفقر: هو مقياس يدل على نسبة عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر. وتكون نسبة السكان الفقراء عادة أكبر من نسبة الأسر الفقيرة، نظراً لأن الأسر الفقيرة أكبر حجماً من نظيرتها غير الفقيرة. ويمكن حسابه بالمعادلة التالية:

$$[(Z - Y_i) / Z]^0 \times P_0 = (1/N) \sum Q_i$$

2- مؤشر فجوة الفقر: هو مؤشر يدل على عمق الفقر، ويقيس حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لرفع دخل أو إنفاق الفقراء إلى مستوى خط الفقر، أي يمثل مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد. ويمكن قياسه بالوحدات النقدية، أو كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك السكان. ويمكن حسابه بالمعادلة التالية:

$$[(Z - Y_i) / Z]^1 \times P_1 = (1/N) \sum Q_i$$

3- مؤشر شدة الفقر: هو مؤشر يقيس مدى التفاوت بين الفقراء أنفسهم، أي عدم المساواة في توزيع الدخل أسفل خط الفقر، ويعطي وزن كبير للعائلات التي تقع في المستويات الدنيا من الدخل. وكلما كانت قيمة مؤشر شدة الفقر أعلى كلما كانت فجوة الفقر أوسع وأشد عمقاً. ويمكن حسابه بالمعادلة التالية:

$$[(Z - Y_i) / Z]^2 \times P_2 = (1/N) \sum Q_i$$

ويشير الجدول رقم (12) إلى نتائج تقدير مؤشرات الفقر بعينة الدراسة، حيث يتضح منه بأن العدد الإجمالي للأفراد بعينة الدراسة قد بلغ نحو 1488 فردا، منهم نحو 1057 يقل دخلهم عن خط الفقر، وذلك بمتوسط دخل يقدر بنحو 8993 جنيه/فرد/سنة. واعتمادا على هذه المعطيات، وعلى قيمة خط الفقر القومي في ريف المحافظات الحدودية عام 2020، فانه بتطبيق المعادلة الخاصة بتقدير مؤشرات الفقر، يتضح من الجدول رقم (12) بأن مؤشر نسبة الفقر قد بلغ نحو 0.710%، وهو ما يعني أن نسبة السكان الذين تقل دخولهم أو إنفاقهم عن قيمة خط الفقر القومي في ريف محافظة البحر الأحمر تقدر بحوالي 71% من إجمالي سكان الريف بتلك المحافظة.

وفيما يتعلق بمؤشر فجوة الفقر، فقد بلغت قيمة هذا المؤشر نحو 0.118، وهو ما يعني أن دخول الأفراد أو إنفاقهم في ريف محافظة البحر الأحمر يجب أن تزيد بنسبة 11.8% عن متوسط الدخول الحالية وذلك لرفع مستوى استهلاكهم إلى مستوى خط الفقر القومي في ريف المحافظة. أما بالنسبة لمؤشر شدة الفقر، فقد بلغت قيمة المؤشر نحو 0.020، وهو ما يعني وجود تفاوت يقدر بحوالي 2% في حدة الفقر بين الأفراد أنفسهم في ريف محافظة البحر الأحمر، وبمعنى آخر، هناك تفاوت يقدر بنحو 2% في توزيع الدخول أسفل خط الفقر في ريف المحافظة.

5- محددات الفقر بعينة الدراسة:

للوقوف على أهم العوامل المحددة للفقر بعينة الدراسة ممثلا بفجوة الفقر (الفرق بين قيمة خط الفقر وإجمالي الدخل)، تم حصر جميع العوامل والمتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في تفشي ظاهرة الفقر أو الزيادة من حدتها. ومن أهم تلك المتغيرات هو عدد أفراد الأسرة، عدد العاملين داخل الأسرة، الدخل المزرعي، الدخل غير المزرعي، حجم الحيازة الزراعية، عمر رب الأسرة، هذا بالإضافة إلى المؤهل العلمي لرب الأسرة، والذي تم التعبير عنه بعدد سنوات التعليم التي تلقاها رب الأسرة حتى حصوله إلى أعلى مؤهل دراسي (المؤهل الحالي).

ولتلافي مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، اعتمدت الدراسة على طريقة الخطوات الحكيمة (Step-Wise Regression Analysis) في تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في فجوة الفقر، وذلك وفقا للمعنوية الإحصائية لتلك المتغيرات كما تعكسها قيم (T) المحسوبة من جهة، وقيم معامل التحديد (R^2) واختبار (F) للنموذج المقدر من جهة ثانية.

وبتقدير دوال الانحدار المتعدد بين المتغير التابع (فجوة الفقر) والمتغيرات المستقلة المشار إليها، بصورها المختلفة (الخطية، اللوغاريتمية، نصف اللوغاريتمية)، توصلت الدراسة إلى أن الصيغة الخطية هي أنسب الصيغ الرياضية المعبرة عن تلك العلاقة، والتي تم عرض نتائجها بالجدول رقم (13). كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة رياضيا من خلال المعادلة رقم (2) وذلك على النحو التالي:

معادلة (2)

$$\hat{Y}_i = 699.03 - 0.26\ X_{i1} + 257.8\ X_{i2} - 124.7\ X_{i3}$$

حيث أن:
$\hat{Y}_i$: القيمة التقديرية للمتغير التابع (فجوة الفقر) للأسرة i (بالجنيه).
$X_{i\,1}$: الدخل المزرعي للأسرة i (بالجنيه).
$X_{i\,2}$: عدد أفراد الأسرة i (فرد).
$X_{i\,3}$: عدد سنوات التعليم لرب الأسرة i (سنة).
i : (1، 2، 3، .....، 315).

ويتضح من النتائج المبينة بالجدول رقم (13) بأن المعنوية الإحصائية للنموذج قد تأكدت عند مستوى معنوية 0.05، وكذلك ثبتت المعنوية الإحصائية للمتغيرات الاقتصادية التي يتضمنها النموذج عند مستوى المعنوية ذاته. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 حوالي 0.764، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الثلاثة (الدخل المزرعي، عدد أفراد الأسرة، عدد سنوات التعليم لرب الأسرة) تفسر معا حوالي 76.4% من التغيرات التي حدثت في فجوة الفقر بعينة الدراسة. كما تشير قيمة معامل (F) إلى جودة توفيق نموذج الانحدار ككل، والى مدى ملائمة النموذج الرياضي المستخدم لطبيعة البيانات الإحصائية للمتغير موضع الدراسة. هذا ويمكن تفسير علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع على النحو التالي:

1- **الدخل المزرعي**: تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الدخل المزرعي للأسرة وفجوة الفقر، حيث أن زيادة قدرها وحدة واحدة (1 جنيه) في الدخل المزرعي تؤدي إلى انخفاض فجوة الفقر بمقدار 0.26 جنيه. وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث أن زيادة دخل الأسرة يحسن من الإنفاق سواء على السلع الغذائية أو غير الغذائية، وهو ما يعني انخفاض معدلات الفقر.

2- **عدد أفراد الأسرة:** تشير نتائج النموذج إلى وجود علاقة طردية مؤكدة إحصائيا بين حجم الأسرة وفجوة الفقر، حيث أن زيادة حجم الأسرة بمقدار فرد واحد، تؤدي إلى زيادة فجوة الفقر بمقدار 257.8 جنيه، وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل على حالها. وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث أن زيادة عدد أفراد الأسرة مع ثبات الدخل، يعمل على انخفاض نصيب الفرد من هذا الدخل، ومن ثم انخفاض نصيبه من الإنفاق، وهو ما يؤثر سلبا على مؤشرات الفقر.

3- **عدد سنوات التعليم لرب الأسرة:** تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الحالة التعليمية لرب الأسرة ممثلة بعدد سنوات التعليم وفجوة الفقر، حيث أن زيادة قدرها سنة واحدة في سنوات تعليم رب الأسرة، تؤدي إلى انخفاض فجوة الفقر بمقدار 124.7 جنيه. وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث أن التعليم يعتبر أحد أهم العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، والحد من الفقر، وخير دليل على ذلك ما حدث من تقدم اقتصادي في العديد من دول شرق آسيا، وغيرها من دول أوروبا وأمريكا، والذي ارتبط بشكل أساسي بالاستثمار بالتعليم.

وفي ضوء النتائج السابقة، يتضح بأن مشكلة الفقر في المناطق الريفية بمحافظة البحر الأحمر، هي حصيلة لتضافر عوامل عديدة، اقتصادية واجتماعية، والتي من أهمها الدخل والتعليم وحجم الأسرة. وهذا يتطلب ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي، والتأكيد على تنويع مصادر النمو الاقتصادي واستدامته، ووضع الأولويات طبقا لسياسة التكيف الهيكلي، التي تساهم في توليد فرص العمل وتحسين الدخل للأفراد، وتمكنهم من الحصول على كافة الحقوق الاجتماعية وفي مقدمتها التعليم، وذلك للتغلب على مشكلة الفقر والتخفيف من آثاره على المجتمع والدولة. فانخفاض مستوى الدخول والمستوى التعليمي والصحي، وغيرها من المشاكل الأخرى المرتبطة بتنظيم الأسرة والإنجاب، وما يترتب عليها من مخاطر جمة على الفرد والمجتمع، تتطلب من صناع القرار إعداد وتبني استراتيجيات وطنية حقيقية وشاملة، كونها لا تنحصر في معالجة مشكلة الفقر فقط، وإنما يمتد تأثيرها كأداة فاعلة في تنمية إمكانيات وطاقات الإنسان، وصولاً للنهوض بالمجتمع ككل، ليمارس أنشطته الايجابية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة التي تم التوصل إليها، خلصت الدراسة بما يلي:

1. ضرورة توجيه مزيد من الاستثمارات للمناطق النائية والأشد فقرا في محافظة البحر الأحمر بشكل خاص، وفي محافظات الصحاري الأخرى بصفة عامة.
2. إعادة النظر في مختلف السياسات الاقتصادية المتعلقة بالمحافظة، والعمل على رسم سياسات فعالة

لزيادة التشغيل ومكافحة البطالة وإعادة توزيع الدخول.

3. إعادة هيكلة برامج الدعم والحماية الاجتماعية، بهدف استيعاب جميع الفقراء تحت خط الفقر، وتحسين أوضاعهم المعيشية، وتوفير السلع الأساسية المدعمة.
4. إنشاء مؤسسة أو جهاز حكومى خاص بمشكلة الفقر، وذلك لتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة حول معدلات الفقر ومؤشراته، لكي يتسنى لواضع السياسة الاقتصادية متابعة ومواجهة ظاهرة الفقر بصفة مستمرة والحد من تبعاتها على مختلف القطاعات.
5. إعداد إستراتيجية وطنية شاملة وفاعلة، لمكافحة الفقر والأمية والبطالة، وتفعيل التعليم الإلزامي، ورفع المستوى التعليمي للأفراد وربطه باحتياجات سوق العمل، وإحياء المشروع القومي لتنظيم الأسرة، وذلك لزيادة الوعي في مجال تنظيم الإنجاب، للمحافظة على نصيب المواطن المصري في الحياة الكريمة، وخاصة نصيبه في (التعليم، الصحة، المسكن، الغذاء، ماء الشرب، المواصلات).

الملخص:

تعتبر مشكلة الفقر من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد الكثير الدول النامية ومنها مصر في الفترة الراهنة. وتتمثل مشكلة الدراسة في ارتفاع نسبة الفقراء في مصر من 16.7% عام 2000، إلى 29.7% عام 2020 وفقا لمقياس الفقر القومي، ومن 2.9% عام 2000 إلى حوالي 6.2% عام 2020 وفقا لمقياس الفقر المدقع. هذا بالإضافة إلى تركز حوالي 64.4% من الفقراء في مصر في المناطق الريفية. لذا، فقد استهدفت الدراسة بوجه عام التعرف على مختلف جوانب وأبعاد مشكلة الفقر في ريف محافظة البحر الأحمر، وذلك بما يساعد صناع القرار في تحديد الأولويات اللازمة للبدء بتنمية المناطق الريفية الأشد فقرا بالمحافظة، وتوجيه سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من حدة الفقر. واستخدمت الدراسة أسلوبي التحليل الإحصائي الوصفي والكمي على حد سواء، وذلك بالاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من مصادرها المختلفة، وعلى البيانات الأولية لعينة ميدانية من 315 أسرة ريفية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن حوالي (65.7%) من الأسر بعينة الدراسة هي أسر ذات فقر مادي، كما أن حوالي (14.6%) منها تعاني من الفقر المدقع، مما يظهر بأن حوالي (80.3%) من إجمالي الأسر بعينة الدراسة تقع تحت خط الفقر، بينما تمثل الأسر الغير فقيرة حوالي (19.7%) فقط من إجمالي الأسر. كما أوضحت نتائج تقدير مؤشرات الفقر، بأن مؤشر نسبة الفقر قد بلغ نحو 0.710، وأن مؤشر فجوة الفقر قد بلغ نحو 0.118، بينما قدر مؤشر شدة الفقر بنحو 0.020، الأمر الذي يعكس تدني المستوى المعيشي للسكان، وتفشي ظاهرة الفقر بدرجة كبيرة بقرى محافظة البحر الأحمر.

كما أوضحت النتائج بأن أهم محددات الفقر بقرى محافظة البحر الأحمر تتمثل في (الدخل المزرعي، عدد أفراد الأسرة، عدد سنوات التعليم لرب الأسرة)، حيث فسرت هذه العوامل الثلاث مجتمعة معا حوالي 76.4% من التغيرات التي حدثت في فجوة الفقر بعينة الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها ضرورة توجيه مزيد من الاستثمارات للمناطق النائية والأشد فقرا في محافظة البحر الأحمر بشكل خاص، وإعداد إستراتيجية وطنية شاملة وفاعلة، لمكافحة الفقر والأمية والبطالة، وتفعيل التعليم الإلزامي، ورفع المستوى التعليمي للأفراد وربطه باحتياجات سوق العمل، وإحياء المشروع القومي لتنظيم الأسرة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

(1) إسلام محمد البنا، ممدوح عبد المولى محمد، يارا إبراهيم يوسف، أثر التعليم على مكافحة الفقر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد (8)، العدد (2)، 2020.

(2) رانيا محمد نجيب الدريني، أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية وراء تباين الفقر في المحافظات المصرية، مجلة جامعة المنصورة للاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد (12)، العدد (5)، 2021.

(3) سحر عبد المنعم السيد قمره، أمل أحمد فؤاد جميلة، غادة صالح حسن، دراسة اقتصادية تحليلية للفقر في ريف مصر، (دراسة حالة لمحافظة الإسكندرية)، وحدة بحوث الاقتصاد الزراعي بالإسكندرية، مركز البحوث الزراعية، 2020.

(4) طارق على أحمد عبد الله، العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في انتشار الفقر في ريف محافظة أسيوط، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (30)، العدد (2)، 2020.

(5) ظافر مصلح يحيى هويده، خريطة الفقر لريف محافظة أسيوط: بعض العوامل المؤثرة على نوعية حياة الريفيين، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط 2021.
(6) فريد بختي، رضا بهياني، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد (4)، العدد (2)، 2018.
(7) مصطفى محمد السعدني، جابر عبد المعطي محمد، مؤشرات ومحددات الفقر في مصر، مجلة جامعة المنصورة للاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد (5)، العدد (7)، 2014.
(8) هاله محمد نور الدين عبد الله، أسامة عبد الرحمن درويش علي، دراسة اقتصادية لتنمية زراعة نبات الجوجوبا بمحافظة البحر الأحمر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (28)، العدد (2)، 2018.

النشرات الإحصائية والجهات الرسمية:

(9) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، إصدارات مختلفة.
(10) محافظة البحر الأحمر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدليل الإحصائي السنوي، إصدار عام 2021.

المراجع باللغة الانجليزية:

(1) Foster, J., Greer, J. and Thorbecke, E. (2010), "The Foster–Greer–Thorbecke (FGT) Poverty Measures: 25 Years Later ", Journal of Economic Inequality, 8, p: 491–524.
(2) Lindgren, Mattias, (2015), “The Elusive Quest for the Subsistence Line, How Much Does the Cost of Survival Vary Between Populations?” Comparative Institutional Analysis Working Paper, Lund University, Lund.

جدول رقم (1): قيمة خط الفقر للفرد بالجنيه (بالأسعار الجارية) ونسبة الفقراء على مستوى أقاليم الجمهورية عام 2020

الأقاليم	خط الفقر القومي	خط الفقر المدقع	نسبة الفقر (القومي) (%)
المحافظات الحضرية	11285	7071	14.7
حضر الوجه البحري	9755	6304	14.4
ريف الوجه البحري	10108	6570	23.1
حضر الوجه القبلي	10225	6553	22.0
ريف الوجه القبلي	10068	6484	42.8
حضر الحدود	10409	6696	38.6
ريف الحدود	10788	7074	39.9
إجمالي الجمهورية	**10377**	**6689**	**27.9**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020.

جدول رقم (2): نسبة الفقراء في مصر وفقا للحالة التعليمية عام 2020

الحالة التعليمية	أمي	يقرأ ويكتب	تعليم أساسي	ثانوي عام	ثانوي فني	جامعي	فوق جامعي
نسبة الفقراء (%)	35.8	35.6	33.1	17.4	26.4	15.2	9.4

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020.

جدول رقم (3): نسبة الفقراء في مصر وفقا لحجم الأسرة عام 2020

حجم الأسرة	3 - 2	5 - 4	7 - 6	9 - 8	10 فأكثر
نسبة الفقراء (%)	7.5	25.2	48.1	66.8	**80.6**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020.

جدول رقم (4): تطور نسبة الفقراء في المناطق الريفية والحضرية في مصر خلال الفترة (2011-2020)

البيان		2011	2013	2015	2018	2020	المتوسط
الوجه البحري	الحضر	10.3	11.7	9.7	14.3	11.2	11.4
	الريف	17.0	17.4	19.7	27.3	22.6	20.8
الوجه القبلي	الحضر	29.5	26.7	27.4	30.0	29.0	28.5
	الريف	51.4	49.4	56.7	51.9	48.2	51.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2020.

جدول رقم (5): التركيب السكاني لمحافظة البحر الأحمر عام 2021

المراكز	عدد السكان (نسمة)				عدد الأسر			
	حضر	ريف	إجمالي	(%)	حضر	ريف	إجمالي	(%)
رأس غاب	44108	256	44364	11.6	11027	51	11078	11.6
الغردقة	203704	—	203704	53.1	50926	—	50926	53.4
سفاجا	52748	1659	54407	14.2	13187	332	13519	14.2
القصير	49960	1075	51035	13.3	12490	215	12705	13.3
مرسى علم	5217	3688	8905	2.3	1304	738	2042	2.1
الشلاتين	12217	1008	13225	3.4	3054	202	3256	3.4
حلايب	3261	4895	8156	2.1	815	979	1794	1.9
إجمالي المحافظة	**371215**	**12581**	**383796**	**100.0**	**92803**	**2517**	**95320**	**100.0**

المصدر: محافظة البحر الأحمر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدليل الإحصائي السنوي، إصدار عام 2021.

جدول رقم (6): توزع الأسر الريفية على مستوى المراكز بمحافظة البحر الأحمر عام 2021

المراكز	رأس غاب	الغردقة	سفاجا	القصير	مرسى علم	الشلاتين	حلايب	إجمالي المحافظة
عدد الأسر	51	0	332	215	738	202	979	**2517**
(%)	2.0	0.0	13.2	8.5	29.3	8.0	38.9	**100.0**

المصدر: محافظة البحر الأحمر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدليل الإحصائي السنوي، إصدار عام 2021.

جدول رقم (7): التوزيع العددي والنسبي للأسر بعينة الدراسة وفقا لعمر رب الأسرة

الفئة العمرية	العدد	(%) من إجمالي العينة	الترتيب
أقل من 30 سنة	101	32.1	2
من 30 إلى اقل من 40 سنة	106	33.6	1
من 40 إلى اقل من 50 سنة	81	25.7	3
50 سنة فأكثر	27	8.6	4
الإجمالي	**315**	**100.0**	**-**
المتوسط الحسابي	39.5		
الانحراف المعياري	7.25		

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان لعينة الدراسة الميدانية.

جدول رقم (8): التوزيع العددي والنسبي للأسر بعينة الدراسة وفقا لحجم الأسرة (عدد أفراها)

الفئة العمرية	العدد	(%) من إجمالي العينة	الترتيب
4 أفراد فأقل (أسرة صغيرة)	46	14.6	3
(5 – 7) أفراد (أسرة متوسطة)	211	67.0	1
8 أفراد فأكثر (أسرة كبيرة)	58	18.4	2
الإجمالي	**315**	**100.0**	**-**
المتوسط الحسابي	4.72		
الانحراف المعياري	1.15		

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان لعينة الدراسة الميدانية.

جدول رقم (9): التوزيع العددي والنسبي للأسر بعينة الدراسة وفقا للحالة التعليمية لرب الأسرة

المؤهل العلمي	العدد	(%) من إجمالي العينة	الترتيب
أمي	59	18.7	4
ابتدائي	94	29.9	1
إعدادي	82	26.0	2
ثانوي	70	22.2	3
جامعي فأكثر	10	3.2	5
الإجمالي	315	100.0	**-**

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان لعينة الدراسة الميدانية.

جدول رقم (10): التوزيع العددي والنسبي للأسر بعينة الدراسة وفقا للمهنة الرئيسية لرب الأسرة

المهنة الرئيسية لرب الأسرة	العدد	(%) من إجمالي العينة	الترتيب
العمل بالزراعة	201	63.8	1
عمل حرفي	59	18.7	2
موظف حكومي	16	5.1	4
أعمال حرة	39	12.4	3
الإجمالي	**315**	**100.0**	**-**

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان لعينة الدراسة الميدانية.

جدول رقم (11): التوزيع العددي والنسبي للأسر بعينة الدراسة وفقا لفئات الفقر عام 2020

فئات الفقر	العدد	(%) من إجمالي العينة	الترتيب
أسر ذات فقر مدقع	46	14.6	3
أسر ذات فقر مادي	207	65.7	1
أسر غير فقيرة	62	19.7	2
الإجمالي	315	100.0	**-**

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان لعينة الدراسة الميدانية.

جدول رقم (12): مؤشرات الفقر بعينة الدراسة

عدد أفراد العينة (N)	خط الفقر في ريف محافظات الحدود (Z)	عدد الأفراد تحت خط الفقر (Q)	متوسط الدخل للأفراد تحت خط الفقر (Y)	مؤشرات الفقر		
				نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر
1488	**10788**	**1057**	**8993**	**0.710**	**0.118**	**0.020**

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان لعينة الدراسة الميدانية، وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1) بالدراسة.

جدول رقم (13): نتائج التقدير الإحصائي لتحديد أهم العوامل المؤثرة في فجوة الفقر بعينة الدراسة (بالصورة الخطية)

Coefficients		T	Sig.	F	R^2
Constant	699.03	10.259	0.000	**59.26**	**0.764**
X_1	- 0.26	- 6.103	0.000		
X_2	257.8	4.898	0.004		
X_3	- 124.7	- 4.509	0.001		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

ECONOMETRIC ANALYSIS OF POVERTY ISSUE IN THE RURAL REGIONS OF RED SEA GOVERNORATE

Rabab Ahmed Mahmud El Khateb - Mona Mohamed Abd El Aziz
Assistant Professor – Desert Research Institute
Researcher – Desert Research Institute

Summary

Poverty is considered one of the most serious economic and social problems that threaten many developing countries, including Egypt, in the current period. The problem of the study represents by the rise in the percentage of the poor people in Egypt from 16.7% in 2000 to 29.7% in 2020 according to the national (absolute) poverty line, and from 2.9% in 2000 to about 6.2% in 2020 according to the abject poverty line, in addition to fact that about 64.4% of poor people in Egypt concentrates in the rural regions. Consequently therefore, the study generally aimed at identifying the various aspects and dimensions of the poverty phenomenon in the countryside of Red Sea Governorate, in order to help the decision-makers on how to determine the priorities for developing the poorest rural areas, and then draw the effective economic and social policies and plans to alleviate poverty. The study used both descriptive and quantitative statistical analysis methods, depending on the published and unpublished secondary data (time-series data) from its various sources, and also depending on the field data through a random sample of 315 rural households.

The findings of the study indicated that about (65.7%) of the households in the study sample suffer from absolute poverty (under the absolute poverty line), and about (14.6%) of them suffer from abject poverty (under the abject poverty line), which means that about (80.3%) of the total households in the sample falling below the poverty line, while the non-poor households represented only about (19.7%) of the total households of the sample.

Estimating poverty indicators, the findings indicated that poverty ratio (The Head Count Index) amounted to about 0.710, and the poverty gap index reached about 0.118, while the poverty intensity index was estimated at about 0.020, which reflects the low levels of life, and the highly widespread of poverty phenomenon in the countryside of Red Sea Governorate.

The results also showed that the most important determinants of poverty in the countryside of Red Sea Governorate are represented in (farm income, household size, the number of educational years for the head of the household). These three variables together explained about 76.4% of the total changes occurred in the poverty gap in the study sample. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which is: the necessity to increase the investments oriented to the poorest areas in Red Sea Governorate, and the importance of drawing a comprehensive and effective national strategy to confront (poverty, illiteracy and unemployment), activate compulsory education law, improve the educational level of individuals according to the needs of the labor market, activating the national program of family awareness.